

## مجلس حقوق الإنسان

### الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم عن الحوكمة والحق في التعليم\*

### مذكرة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، الذي أُعدَّ عملاً بقراري المجلس ٤/٨ و ٢/٣٥.

وفي هذا التقرير، تبحث المقررة الخاصة دور الحق في التعليم والالتزامات التي قطعت في إطار أهداف التنمية المستدامة في توفير التوجيه اللازم للأخذ بالحوكمة في النظم التعليمية الوطنية. وتنظر في النهج الذي ينبغي اتباعه من أجل دمج مبدأ الحق في التعليم في حوكمة التعليم. والحوكمة في هذا السياق، يمكن أن يُنظر إليها على أنها تشمل القوانين والسياسات، والمؤسسات، والإجراءات والممارسات الإدارية، وآليات الرصد والمساءلة، والإجراءات القضائية المتصلة بالتعليم. ومن الجدير اتباع نهج قائم على الحقوق يضمن تعميم مبدأي عدم التمييز وإتاحة فرص عادلة للجميع، فضلاً عن ضمان إيلاء الأولوية للمتعلمين الذين يكون الوصول إليهم متعزراً أكثر، ويشمل ذلك الفئات الضعيفة، حتى وإن كانت هذه القرارات تتعارض مع النهج التقليدي الذي يركز على الكفاءة.

\* قُدمت هذه الوثيقة متأخرة لتضمينها آخر ما استجد من تطورات.



## تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم عن الحوكمة والحق في التعليم

### المحتويات

#### الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة
٤	.....	ثالثاً - الحوكمة في مجال التعليم
٤	.....	رابعاً - اتباع نهج قائم على الحقوق في حوكمة التعليم
٥	.....	ألف - اعتماد إطار للحوكمة العالمية
٦	.....	باء - الالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بالحق في التعليم
٧	.....	جيم - الالتزامات السياسية الدولية
٨	.....	دال - جعل التعليم متوفراً وفي المتناول ومقبولاً وقابلًا للتكيف: المخطط ٤ - ألف
٨	.....	خامساً - معايير حقوق الإنسان وقيمتها
٨	.....	سادساً - الخصائص الرئيسية للحوكمة الرشيدة
٩	.....	ألف - الوصول إلى المعلومات
٩	.....	باء - الشفافية
١٠	.....	جيم - المشاركة
١١	.....	دال - المساءلة
١٢	.....	سابعاً - انتهاج اللامركزية في مجال الحوكمة
١٣	.....	ألف - أنواع اللامركزية
١٣	.....	باء - فوائد اللامركزية على حقوق الإنسان
١٤	.....	جيم - التحديات والشروط المطلوبة
١٤	.....	دال - تنمية القدرات
١٥	.....	ثامناً - الإدارة القائمة على حقوق الإنسان
١٦	.....	تاسعاً - الرصد وجمع البيانات
١٧	.....	عاشراً - أهلية المقاضاة والحوكمة
١٧	.....	ألف - الآليات شبه القضائية
١٧	.....	باء - المحاكم
١٧	.....	جيم - آليات مكافحة الفساد
١٨	.....	دال - التدريب وبناء القدرات
١٨	.....	حادي عشر - الحوكمة القائمة على الحقوق والتضامن
١٨	.....	ثاني عشر - الخصخصة
١٩	.....	ثالث عشر - الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٢/٣٥. وتبحث المقررة الخاصة في هذا التقرير، دور الحق في التعليم والالتزامات التي قطعت في إطار أهداف التنمية المستدامة، في توفير التوجيه اللازم لنظم حوكمة التعليم الوطنية.
- ٢ - وكانت المقررة الخاصة قد تناولت، في تقريرها الأول المقدم إلى الجمعية العامة (A/72/496)، أهمية الإنصاف والإدماج في التعليم. وركزت على ضرورة القضاء على التمييز وتعزيز الإنصاف والإدماج، التي تمثل عنصراً محورياً في اتباع نهج قائم على الحقوق بشأن التعليم. وتستند المقررة الخاصة، في هذا التقرير، إلى هذه الفرضية فتتظر في كيفية إدماج الحق في التعليم في حوكمة التعليم. وهي ترتقي أن يُنظر إلى الحوكمة في هذا السياق على أنها عملة تشمل القوانين والسياسات، والمؤسسات، والإجراءات والممارسات الإدارية، وآليات الرصد والمساءلة، والإجراءات القضائية المتصلة بالتعليم. وتدعو إلى تطبيق نهج قائم على الحقوق في المجالات كافة لضمان دمج مبدئي عدم التمييز وإتاحة فرص عادلة للجميع، فضلاً عن ضمان إيلاء الأولوية للمتعلمين الذين يكون الوصول إليهم متعزراً أكثر، ويشمل ذلك الفئات الضعيفة، حتى وإن كانت هذه القرارات تتعارض مع النهج التقليدي الذي يركز على الكفاءة.
- ٣ - وينبغي أن تُنفذ الالتزامات السياسية الهامة التي قطعت بموجب أهداف التنمية المستدامة وإعلان إنشيوين - التعليم بحلول عام ٢٠٣٠: نحو التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، في إطار حوكمة يمد السلطات الوطنية بتوجيهات واضحة بشأن كيفية وضع وتنفيذ القوانين والسياسات التي تتسق مع الالتزامات الوطنية الناشئة عن المعاهدات الدولية الملزمة.
- ٤ - وربما كان انتهاج اللامركزية آلية مفيدة في تقريب الشقة بين التعليم واحتياجات المتعلمين كافة. فقد تتيح اللامركزية فرصة لتنفيذ الإصلاحات القائمة على الحقوق، بما يضمن قدراً أكبر من المشاركة والشفافية والمساءلة وتعزيز التعليم الجامع والمنصف وغير التمييزي.
- ٥ - وقد استهلّت المقررة الخاصة تقريرها هذا بتقديم موجز للأنشطة التي اضطلعت بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبحث بعد ذلك، السبل الممكنة لإرساء نموذج قابل للاستمرار يميّن الدول والجهات المعنية بالتعليم من تطبيق نهج قائم على الحقوق في مجال حوكمة التعليم.

## ثانياً - الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة

- ٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المقررة الخاصة إلى الجمعية العامة تقريرها عن الإدماج والإنصاف والحق في التعليم (A/72/496).
- ٧ - وشاركت المقررة الخاصة في عدد من الأنشطة العامة المتعلقة بالتعليم وواصلت تعاونها مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
- ٨ - وفي الفترة من ٤ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظمت المقررة الخاصة بعثة قطرية إلى كوت ديفوار (انظر A/HRC/38/32/Add.1). وقابلت الجهات المعنية، وزارات مؤسسات تعليمية في كل من أبيدجان وبواكيه ويا موسوكرو.

- ٩ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شاركت المقررة الخاصة في مناقشة على شبكة الإنترنت استضافتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) احتفاءً بإطلاق نسخة خاصة بالشباب من التقرير العالمي لرصد التعليم على شبكة الإنترنت.
- ١٠ - وكانت للمقررة الخاصة أيضاً مشاركة عبر البث الشبكي في إصدار اليونسكو لنسخة رقمية خاصة بالشباب من التقرير العالمي لرصد التعليم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
- ١١ - وفي الفترة من ١ إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، حضرت المقررة الخاصة مؤتمر التمويل الذي نظّمته الشراكة العالمية من أجل التعليم في داكار.
- ١٢ - وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، قدمت المقررة الخاصة عرضاً بالفيديو في النشاط الجانبي الذي نظم، أثناء الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، تحت عنوان "أنقذوا المدارس السورية".
- ١٣ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آذار/مارس، حضرت المقررة الخاصة المؤتمر السنوي الثاني والستين لرابطة التربية الدولية والمقارنة، الذي عقد في مدينة مكسيكو وركز على التعليم العالمي. وقدمت بصفتها، عضوة في هيئة معنية بخصخصة التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية، عرضاً عن مسألة التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### ثالثاً - الحوكمة في مجال التعليم

- ١٤ - إن مفهوم حوكمة التعليم هو مفهوم واسع، ويشمل كل ما يمت بصلة لإدارة نظام التعليم وتنظيمه. ولا تسعى المقررة الخاص في هذا التقرير، إلى تعريف هذا المصطلح ولا تقدم توصيات تقتصر على جانب بعينه من جوانب الحوكمة. بل إن غايتها بالأحرى، هي تشجيع الدول على أن تأخذ الحق في التعليم في حساباتها في جميع جوانب حوكمة التعليم.
- ١٥ - ولأغراض هذا التقرير، تشمل الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، القوانين، والسياسات، والمؤسسات، والإجراءات والممارسات الإدارية، وآليات الرصد والمساءلة، والإجراءات القضائية المتصلة بنظام التعليم. وقد ميّز بعض الأخصائيين بين الحوكمة والإدارة، ولكن هذا التمييز ليس ذا صلة في ضوء أغراض هذا التقرير. وتنطبق الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان على جميع الأنشطة الحكومية في مجال التعليم. والتزام الدولة باحترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله هو التزام يسري بنفس الدرجة سواء أكان منفذ تلك الأنشطة وزيراً في الحكومة أو مدير مدرسة أو مدرساً.
- ١٦ - ولذلك، فإن هذا التقرير يقدم أفكاراً وتأملات بشأن السبل التي ينبغي اتباعها لإدماج الحق في التعليم في حوكمة النظم التعليمية.

### رابعاً - اتباع نهج قائم على الحقوق في حوكمة التعليم

- ١٧ - إن الحوكمة، بالمعنى الواسع للكلمة، ارتبطت على مر الزمن بتحسين الكفاءة، ولا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. ولعل الحوكمة الرشيدة ركزت، في سياق التعليم، على إلحاق أكبر عدد ممكن من المتعلمين بالمدارس، على نحو ما يظهر من الأهداف الإنمائية للألفية، التي شددت على رفع معدلات الالتحاق بالمدارس باعتبار ذلك دليلاً على تحسين فرص الوصول.

١٨ - بيد أن هذه الأولوية سمحت للدول بتقديم من هم أقل تكلفة وأسهل تعليماً على غيرهم. وعلاوة على ذلك، سمح تحديد الأولويات السياسية للحكومات بتقديم ناخبينها وحلفائها السياسيين على السكان المحرومين من الحقوق الذين لا تأثير لهم في الانتخابات السياسية التالية؛ وضاع ذكر الفقراء، والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات وغيرهم من الفئات الضعيفة في الإحصاءات الكلية.

١٩ - ولوحظت هذه الشواغل مع انتهاء الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عاجلت كل من أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ هذه المسألة بإقرار وتبني حقوق الإنسان باعتبارها سمة أساسية وأصلية من سمات التنمية، ووضع غايات ومؤشرات لكل هدف يجسد معايير حقوق الإنسان.

٢٠ - وتعد حقوق الإنسان استحقاقات واجبة الإنفاذ قانوناً، وهذا هو العنصر الرئيسي الذي يميز النهج القائم على الحقوق عن النهج القائم على التنمية. وإعطاء الحقوق للأشخاص، ومساءلة الدول عن إعمال هذه الحقوق، يصبح التعليم، في إطار النهج القائم على الحقوق، حقاً واجب النفاذ يمكن للجهات المعنية أن تطالب به. وهذا يتجلى بوضوح أكبر عندما تؤخذ في الاعتبار الفئات التي همشت أو استثنيت بشكل من الأشكال الأخرى. ومن دون الحق في التعليم، يمكن أن تتعرض هذه الفئات للإهمال وفيما المقابل ينعم الطلاب الأوفر حظاً في المناطق الحضرية بفرص تعليمية أفضل.

٢١ - ويشمل النهج القائم على حقوق الإنسان مبدأ عدم التمييز بوصفه من المبادئ الأساسية. وفي مجال التعليم، يضمن هذا المبدأ معاملة جميع المتعلمين وسائر الجهات المعنية معاملة منصفة؛ وهذا يختلف عن المعاملة "المتساوية"، لأن المساواة في المعاملة لا تكون دائماً منصفة (انظر A/72/496). فعلى سبيل المثال، قد يكون طلاب المناطق النائية، الذين يعانون من إعاقة أو ينتمون إلى إحدى الأقليات اللغوية، بحاجة إلى المزيد من الدعم المالي أو المساكن، تبعاً لاحتياجاتهم، لكي تتسنى لهم فرصة التعلم والنجاح.

٢٢ - وبضمان توفر الشروط اللازمة للتعلم والنجاح لكل طفل، تصبح المجتمعات أكثر تسامحاً وفلاحاً. وتتقلص الفروقات ويصبح بإمكان الأشخاص استغلال طاقاتهم الكامنة إلى أقصى حد ممكن.

## ألف - اعتماد إطار للحكومة العالمية

٢٣ - يكتسي أرفع أشكال الحوكمة، وفقاً لمفهوم السيادة الوطنية، طابعاً وطنياً. وحين تقبل الدول التنازل عن جزء من سيادتها عن طريق المعاهدات الإقليمية والدولية، حينها فقط يمكن الحديث عن إطار حوكمة عالمية. ويمكن القول إن هذا الإطار يتألف من الالتزامات القانونية الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما عدا دولة واحدة. وتنشئ هذه الالتزامات والتعهدات إطاراً ينبغي أن يُدرج في القوانين والسياسات الوطنية، وأن يقدم التوجيهات اللازمة للمؤسسات ووضع الإجراءات والممارسات الإدارية، وآليات الرصد والمساءلة والآليات القضائية.

٢٤ - وينبغي أيضاً، في رأي المقررة الخاصة، أن تولى التعهدات التي قطعت بموجب أهداف التنمية المستدامة نفس القدر من الأهمية، وألا تتعارض معها نظم الحوكمة الوطنية. فهي بوجه خاص، تقوم مقام توجيهات ترشد السلطات الوطنية المعنية بالتعليم إلى السبل التي ينبغي اتباعها لإعمال الحق في التعليم، ولعلها تساهم في الإعمال التدريجي لهذا الحق.

## باء - الالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بالحق في التعليم

٢٥ - تقع مسؤولية إعمال الحق في التعليم على عاتق الدولة في المقام الأول. فالدول يجب عليها احترام هذا الحق وحمايته والوفاء به. والتزام الدول باحترامه يقتضي منها تجنب التدابير التي تعرقل التمتع بالحق في التعليم أو تمنعه. والمقصود بحماية الحق في التعليم هو ضمان ألا تحول أطراف ثالثة دون إعماله، ويكون ذلك غالباً، عن طريق التنظيم والضمانات القانونية. ويقتضي الالتزام بالوفاء بهذا الحق من الدول أن تتخذ الخطوات الإيجابية التي تمكن الأفراد والمجتمعات من التمتع بالحق في التعليم، وأن تعتمد التدابير المناسبة التي تكفل إعماله بالكامل.

٢٦ - ومن ينظر في مضمون الحق في التعليم، يجد أن المقصود بالدرجة الأولى، هو المعاهدات الدولية التي صدقت عليها الدول أو أدرجتها في تشريعاتها.

٢٧ - ففي عام ١٩٤٨، اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وضع معياراً مشتركاً لجميع الشعوب والبلدان، يحدد مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي الوفاء بها وحمايتها علمياً من دون تمييز. ويذكر من بين أحكامه، المادة ٢٦ التي تنص على أن لكل شخص حق في التعليم، وعلى أن التعليم يجب أن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٨ - وأرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إطاراً دُونَ في اتفاقيات حقوق الإنسان التي تلت، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل. وبموجب هذه الصكوك وغيرها، يعد إنفاذ الحق العالمي في التعليم، التزاماً قانونياً على الدول التي وقعت وصدقت عليها.

٢٩ - وتؤكد المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جديد الالتزام بضمان حق كل فرد في التعليم من دون تمييز، وتبين على نحو أكثر تفصيلاً الأحكام المتعلقة بالتعليم في مختلف المستويات. وتنص على جعل التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً، وعلى تعميم التعليم الثانوي وإتاحته للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم؛ وتتضمن المادة ١٣ أيضاً توصيات بشأن الأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم العالي تبعاً للكفاءة، وتشجع التربية الأساسية لفائدة الأشخاص الذين لم يستكملوا تعليمهم الابتدائي.

٣٠ - وتشدد اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة أن يتيح التعليم للطفل إمكانية تنمية طاقاته إلى أقصى حد ممكن، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين (المادة ٢٩(د)).

٣١ - ويمثل مبدأ عدم التمييز مبدأً محورياً في جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. فجميع الأشخاص سواسية، وتنطبق كل الحقوق على قدم المساواة، ولا ينبغي أن يتعرض أحد للتمييز على أساس الانتماء العرقي أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الإعاقة أو الدين أو الجنسية أو اللغة أو الثروة.

٣٢ - وهناك عدد من الاتفاقيات التي تتوسع في تناول القضايا المتعلقة بالتمييز، ألا وهي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣٣ - وقد أرسى اليونسكو في عام ١٩٦٠، أول التزام يتعلق بالتعليم باعتمادها اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، التي تبين بوضوح مبدأ عدم التمييز والمساواة في الفرص التعليمية، وهو مبدأ تلتزم به جميع الدول الأطراف. أما الاتفاقيات الأخرى المذكورة أعلاه، فتفرض التزامات على الدول فيما يتعلق بالتعليم، وتؤكد من جديد ضرورة أن تقوم الحكومات باتخاذ إجراءات مستمرة واستباقية من أجل التصدي للتمييز في مجالات الحصول على التعليم واستكمال التحصيل العلمي والتعلم.

## جيم - الالتزامات السياسية الدولية

٣٤ - بالإضافة إلى الالتزامات الملزمة قانوناً، تتعهد بعض الدول بالعمل على تبني إعلانات سياسية مختلفة تلزمها بالسعي إلى تحقيق بعض الأهداف المتصلة بالتعليم. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، تعهدت الدول بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي كانت بمثابة إطار لقياس التقدم المحرز في بلوغ غايات تعليمية معينة. وأسفر اعتماد أهداف التنمية المستدامة في وقت لاحق، التي تعين غايات ومؤشرات محددة لكل هدف، عن نشوء إطار جديد يوفر للدول توجيهات واضحة ومحددة.

٣٥ - وترتبط الالتزامات السياسية التي قطعت بموجب أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ بصلّة بإعلان إنشيو لعام ٢٠١٥ وإطار العمل الخاص به. فالغاية ٤ من أهداف التنمية المستدامة تتضمن دعوة موجهة إلى الدول لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وهذا الحق يشمل إضافةً إلى ضمان تعميم الاستفادة من التعليم الابتدائي الجيد المجاني على الجميع، توفير التعليم الثانوي على النحو المنصوص عليه في الغاية ١ من الهدف ٤.

٣٦ - وتتسق أهداف التنمية المستدامة بدرجة كبيرة مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي تؤكد من جديد أهمية حقوق الإنسان. فهذه الأهداف تعيد تأكيد ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك، بما في ذلك إعلان الحق في التنمية. وتشدد على وجه الخصوص، على أهمية أعمال حقوق الإنسان للجميع، وتؤكد مسؤولية جميع الدول عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، من دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو الإعاقة أو أي وضع آخر.

٣٧ - ومن المقرر أن تنفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة تتفق مع الالتزامات الواقعة على الدول بموجب القانون الدولي، مما يظهر بوضوح أن الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان توجه عملية التنفيذ.

٣٨ - ويدعو إعلان إنشيو إلى اعتماد نهج إنساني قائم على الحقوق، يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية والسلام والإدماج والحماية ويجسد التنوع الثقافي واللغوي والعرقي.

٣٩ - وينص هذا الإعلان على التزام بوضع أطر قانونية وسياسية تعزز المساواة والشفافية، وكذلك الحوكمة التشاركية والشراكات المنسقة على كل المستويات وفي كل القطاعات، وبالذود عن حق الجهات المعنية كافة في المشاركة.

## دال - جعل التعليم متوفراً وفي المتناول ومقبولاً وقابلاً للتكيف: المخطط ٤ - ألف

٤٠ - ابتكرت أول مقرة خاصة معنية بالحق في التعليم "المخطط ٤ - ألف" ليسترشد به المشرّعون ورأسمو السياسات والمربّون بشأن إنفاذ الحق في التعليم. ويقدم هذا المخطط توجيهات عامة بشأن المبادئ التي ينبغي تطبيقها تعزيزاً للحق في التعليم في الإجراءات الوطنية. وهو يقضي بأن يكون التعليم متوفراً وفي المتناول ومقبولاً وقابلاً للتكيف. ويكون التعليم متوفراً متى كان مجانياً، في ظل وجود ما يكفي من البنية التحتية والمعلمين المدربين. وكفي يكون التعليم في المتناول، يجب أن يكون غير تمييزي ومتاحاً للجميع، مع اتخاذ تدابير إيجابية لضم الطلاب المهمّشين. ويجب أن يكون محتوى التعليم مناسباً وغير تمييزي وملائماً ثقافياً وذا نوعية جيدة لكي يكون مقبولاً. وأخيراً، يكون التعليم قابلاً للتكيف متى كان متطوراً بما يواكب احتياجات المجتمع المتغيرة، ويسهم في التصدي للتفاوتات، ويمكن تكيفه محلياً باستمرار ليلائم سياقاً محدداً. وقد أقرت هذه المنهجية اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٣ (١٩٩٩) بشأن الحق في التعليم.

## خامساً - معايير حقوق الإنسان وقيمتها

٤١ - يجب أن يتضمن التعليم القائم على حقوق الإنسان أيضاً المعايير والقيم التي تقوم عليها حقوق الإنسان. ويجب أن تتجسد في آليات الحوكمة المعايير والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات حقوق الإنسان والالتزامات الدولية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. والحوكمة لا تطبق بمنأى عن التأثيرات الخارجية، فهي كثيراً ما تصطدم بالمصالح المتعارضة. ومن الأهمية بمكان أن تركز القوانين والسياسات والآليات إلى قيم حقوق الإنسان بما يضمن أن تكون المساءلة وآليات التقاضي موجهة نحو إيجاد الحلول التي تقدم الحق في التعليم على المصالح الأخرى.

٤٢ - وينبغي للمنظمات الدولية أن تواصل الدعوة إلى اعتماد رؤية إنسانية بشأن التعليم. ويسعى الميثاق التأسيسي لليونسكو إلى الاستعانة بالتعليم لتوطيد "المثل العليا للإنسانية" وتعزيز "التضامن الفكري والمعنوي" بين بني البشر. وينبغي لليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل تعزيز القيم الأخلاقية والمعارية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان. وتدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الدول إلى تجسيد القيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك السلام والحوار والتعاون الدولي.

٤٣ - ولذلك، لا ينبغي أن يكتفي التعليم بالتركيز على إنتاج "رأس مال بشري" على هيئة قوة عاملة ماهرة. ويجدر بجميع الجهات المعنية في مجال التعليم أن تدعو إلى إدماج معايير حقوق الإنسان وقيمتها في آليات الحوكمة وهياكلها.

## سادساً - الخصائص الرئيسية للحوكمة الرشيدة

٤٤ - بالإضافة إلى هذه الالتزامات المحددة، تجسد القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان الخصائص العامة لإطار الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٦٤/٢٠٠٠. ويرتكز النهج القائم على الحقوق إلى هذه المبادئ لوضع نظم الحوكمة التي تعزز أعمال الحق في التعليم.

## ألف - الوصول إلى المعلومات

- ٤٥ - يعد الوصول إلى المعلومات أمراً ضرورياً لتمكين الناس من ممارسة حقوقها الإنسانية. ومن دون توفر المعلومات المناسبة والدقيقة في الوقت المناسب، يتعذر على أصحاب الحقوق معرفة الخدمات التي يحق لهم الحصول عليها، والتكاليف المرتبطة بها (إن وجدت) وآليات التظلم التي يمكنهم اللجوء إليها لالتماس الانتصاف عندما يُنتهك حقهم في التعليم.
- ٤٦ - ويؤسس لذلك بوضع قانون بشأن الوصول إلى المعلومات يتناول حوكمة التعليم بجميع جوانبها، بما في ذلك إجراءات اتخاذ القرارات اللازمة للقبول في المدارس، واختيار المعلمين وغير ذلك من المسائل التي تشغل بال الجهات المعنية بالتعليم.
- ٤٧ - ويتطلب الوصول إلى المعلومات أيضاً بذل جهود استباقية لتعميم المعلومات وتيسير الاطلاع عليها، بطرق منها على سبيل المثال، نشرها على المواقع الشبكية ولوحات الإعلانات في المجتمعات المحلية. فالانتقائية في تقاسم المعلومات المتعلقة بالمنح الدراسية مع مدارس بعينها دون أخرى يفوت الفرصة على كثير من الآباء لتقديم طلب الحصول على المنحة لجهلهم بوجود هذه الإمكانية.
- ٤٨ - ويكون الوصول إلى المعلومات شديد الأهمية في سياق التثقيف بشأن حقوق الإنسان. ويجب تثقيف المتعلمين والآباء بشأن ماهية حقوقهم واستحقاقاتهم فيما يتعلق بالحق في التعليم. فعلى سبيل المثال، ينبغي للحكومة أن تتقاسم على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بالحق في التعليم المجاني والإلزامي في المرحلة الابتدائية مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني. ومن الواضح أن فرض الرسوم المدرسية يمثل انتهاكاً لهذا الحق، غير أنه ينبغي أيضاً عقد مناقشة للنظر في ما إذا كان ينبغي أن تتحمل الدولة تدريباً، تكاليف الزي المدرسي والكتب والنقل إلى المدارس.

## باء - الشفافية

- ٤٩ - هناك صلة وثيقة تربط بين الشفافية ومسألتي الوصول إلى المعلومات والمساءلة. فعمليات الحوكمة يجب أن تتسم بالشفافية لكي يتسنى للجمهور مساءلة الجهات الفاعلة. ويجب الأخذ بمبدأ الشفافية في المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية، وفي هيئات صنع القرار والآليات الإدارية وآليات التوظيف، وغير ذلك من العمليات الإدارية.
- ٥٠ - وينبغي للحكومات أن تضمن الشفافية في النظام التعليمي على جميع المستويات، بطرق منها نشر البيانات والمؤشرات المتعلقة بالتعليم على نحو منظم، ولا سيما تلك التي يقتضيها تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وفرص العمل المتعلقة بالتدريس وغيرها من فرص العمل؛ والمعايير والعمليات والإجراءات المتبعة لضمان فرص عادلة ومنصفة للوصول إلى مستويات التعليم العليا عندما لا يكون الالتحاق الشامل في هذه المرحلة متاحاً. ويصبح ذلك شديد الأهمية عندما لا تكون إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم الجامعي قد فتحت بعد في وجه جميع الطلاب المعنيين.
- ٥١ - ويعد وضع التشريعات بشأن حرية الاطلاع على المعلومات أمراً ضرورياً لضمان الشفافية في العمليات الحكومية. ويجب على الدول أيضاً أن تبادر بشكل استباقي إلى نشر القرارات التي تصدر عن جميع هيئات صنع القرار ومحاضر الاجتماعات التي تعقدتها. وقد حددت اليونسكو ١٠ أمثلة

على السبل الممكنة لتحسين الشفافية على الصعيد المدرسي، ويشمل ذلك إرساء حق قانوني وآلية عملية تتيح للآباء إمكانية الاطلاع على بيانات المدرسة وآلية قانونية للتظلم ومعالجة الشكاوى يلجأ إليها الآباء وأفراد المجتمع المحلي<sup>(١)</sup>.

٥٢ - ويجب أن تُنشر المعلومات المتعلقة بالميزانية والمساءلة المالية في الوقت المناسب. وهناك العديد من مجالات الفساد التي يمكن أن تخضع للرصد من الجمهور وأن يعالجها النظام القانوني إذا كانت هذه المعلومات متاحة، ويشمل ذلك دفع رواتب مدرسين غائبين أو وهميين، وسوء استخدام الرسوم المدرسية وسوء الإدارة العام.

٥٣ - ويمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة هامة لتعزيز الشفافية. وينبغي للدول أن تبذل ما في وسعها من أجل رقمنة العمليات الإدارية والاستعانة بالإنترنت في نشر جميع القوانين والسياسات والبيانات فوراً. وعلى الصعيد المدرسي، يمكن استخدام المواقع الشبكية بأسلوب خلاق للإبلاغ عن غياب المدرسين وعن الأداء المدرسي وتقديم معلومات أخرى.

## جيم - المشاركة

٥٤ - تمثل المشاركة عنصراً أساسياً من عناصر الحق في التعليم. وينبغي أن تعكس الحوكمة صوت المواطنين في جميع المستويات. وتظهر إضرابات التلاميذ والمدرسين وأعمال العنف الموجهة ضد الجماعات الطلابية في جميع أنحاء العالم مدى اشتداد الحاجة إلى الحوار. وتعد المشاورات والمشاركة الحقيقية في عمليات الحوكمة آليات ذات أهمية بالغة لضمان مراعاة احتياجات المتعلمين بصورة أفضل في آليات الحوكمة.

٥٥ - ولا يقل عن ذلك أهمية الأخذ بنتائج المشاورات العامة وإدراجها في الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة ليس أقل أهمية. فالعمليات التشارورية التي لا تلقي بالاً لشواغل الجهات المعنية هي مضيعة للوقت والموارد فضلاً عن أنها تقوض الثقة في نظم الحوكمة.

٥٦ - ويجب أن تكون المشاركة شاملة للجميع. وقد يتطلب ذلك جهوداً استباقية للإصغاء إلى أصوات الفئات التي عادةً ما تكون مهمشة أو مستبعدة. وقد يحول الفقر والحواجر اللغوية دون مشاركة هذه الفئات، وربما تشمل الحلول الممكنة الأخرى التفاعل مع المجتمع المدني والمجموعات المحلية.

٥٧ - وتتطلب المشاركة المستنيرة من الحكومات تقاسم المعلومات ذات الصلة بالمسألة قيد النظر. ويجب أن تكون المعلومات في المتناول ومفهومة وأن تتيح للجهات المعنية إمكانية الإدلاء بدلوها في موضوع التشاور. ويمكن أن يكون الإعلام والمجتمع المدني من الشركاء الهامين في هذا الصدد.

٥٨ - ومن الأهمية بمكان تحديد الآثار المترتبة على إشراك الجهات المعنية والإبلاغ عنها. وينبغي تقاسم الدروس المستفادة والتغييرات السياساتية والتعديلات التي أدخلت على تقديم الخدمات من أجل شرعنة الآلية المعتمدة وتشجيع المشاركة الجارية. ويجب أن يثبت أن عمليات التشاور ليست مجرد "واجهة للزينة" بل جهوداً مخصصة ترمي إلى الأخذ بآراء الجمهور في تحسين النظام التعليمي.

(١) انظر [www.iiep.unesco.org/en/10-ways-promote-transparency-and-accountability-education-4307](http://www.iiep.unesco.org/en/10-ways-promote-transparency-and-accountability-education-4307)

٥٩ - ويجب أن تكفل النظم البرلمانية أن التشريعات تأخذ في الحسبان آراء الأعضاء البرلمان فضلاً عن الشواغل العامة للجمهور. وينبغي عند الاقتضاء، الاضطلاع بالمزيد من أنشطة التوعية، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية التي لا يرتقي أداؤها إلى المستوى المطلوب في النظام التعليمي. وغالباً ما يكون الفقير والشخص الذي يملك مستوى تعليمياً ضعيفاً بوجه أخص، إما جاهلاً بكيفية المشاركة في نظم الحوكمة أو مأخوذاً بمهموم كسب الرزق الذي يشغله عن المشاركة. وهذا النوعان من الأشخاص هم الأشد حاجة، ولذلك ينبغي تحديد احتياجاتهما وتصنيفهما بحسب الأولوية.

٦٠ - ومن الاعتبارات الهامة ألا تقوم المشاركة على حكم الأغلبية. فالحق في التعليم يتعلق، على وجه الخصوص، بتهيئة الظروف التي تمكن جميع المتعلمين من النجاح. وفي هذا الصدد، تعد المشاركة آلية بالغة الأهمية يمكن السعي من خلالها إلى معرفة احتياجات الجميع. غير أن القرارات التي لا تتوخى حماية الأقليات والأفراد فيها مجازفةً من أصحاب القرار باحتياجات أشخاص معينين.

## دال - المساءلة

٦١ - تمثل المساءلة حجر الزاوية في النهج القائم على حقوق الإنسان، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة ١٦,٣ و ١٦,٦ و ١٦,٧ و ١٦,١٠. فأليات المساءلة تتيح لأصحاب الحقوق إمكانية مساءلة الجهات الفاعلة في مجال التعليم بشأن التزاماتها المتعلقة بالحق في التعليم فضلاً عن مساءلتها بشأن التزامات أوسع تقع عليها بموجب التشريعات والسياسات الوطنية.

٦٢ - ومن دون هذه الآليات، لا توجد هناك وسيلة لمعالجة الأخطاء والمخالفات التي ترتكب معالجةً تضمن عدم تكرارها. ومن المهم أن يكون مفهوماً أن المساءلة تتجاوز مجرد المعاقبة على ارتكاب الخطأ؛ فهي تكتسي أهمية أيضاً في منع حدوث انتهاكات في المستقبل بفضل تحديد سبل الانتصاف الخاصة بإجراءات الحوكمة التي لا تحترم حقوق الإنسان. وآليات المساءلة تتيح للجمهور إمكانية توجيه الانتباه إلى مواطن القصور التي ينبغي معالجتها، مما يمكن الحكومات من تحسين أداؤها.

٦٣ - وتسمح معايير حقوق الإنسان بإمكانية تحديد المسؤوليات الملقاة على كل جهة من الجهات الفاعلة في عملية التنمية. وينبغي للدول أن توائم بشكل واضح أطر أهداف التنمية المستدامة مع معايير حقوق الإنسان بطريقة تراعي التزاماتها المحددة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، وتراعي طابع الترابط في جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. فعندما تجسد صيغة التزامات التنمية البشرية تلك الواجبات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تركز عليها، تصبح المساءلة عن تحقيق الأهداف مسألة التزام قانوني وليس عملاً خيرياً أو مسألة تقدير.

٦٤ - والقصد من المساءلة هو تحسين قدرة الحكومات على تلبية احتياجات الأشخاص الذين تقوم على خدمتهم. وعندما تركز الأنشطة الحكومية على حقوق الإنسان، فإنها تمنح الحكومة حافزاً على مساعدة من حُلقوا وراء الركب. ويكون ذلك بمثابة عملية هامة لمعادلة القوى داخل المجتمعات التي قد تسعى إلى جلب المنفعة لفئات معينة على حساب غيرها. وكلما ازدادت هذه الآليات تمكيناً، بات بإمكان الدول أن تكون بمنأى عن الضغوط السياسية التي قد تدفعها إلى انتهاك حق بعض الأشخاص في التعليم.

٦٥ - وآليات المساءلة تحسن أيضاً مشاركة الجمهور في الحوكمة. فهي تهيئ السبل الهادفة أمام الجمهور للمشاركة في صنع القرار، مما يشجّع الأشخاص في مواقع السلطة على مراعاة شواغل ومطالب الفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع. ولها دورٌ أيضاً في تمكين هذه الفئات. فهي تشجعها على المشاركة، الأمر الذي يعزز عملية وضع السياسات وتقديم الخدمات.

٦٦ - وقد تكتسي آليات المساءلة طابعاً طوعياً أو إلزامياً. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة دعوة موجهة إلى الدول لإنشاء آليات للكشف عن المعلومات ورصدها ونقلها. وحين تنقل المعلومات يكون بإمكان الحكومات مقارنة نفسها بنظيراتها. بيد أن هذه العمليات الطوعية لا تقدم للجهات الحكومية حافزاً يُذكر يحثها على التصدي للانتهاكات أو على تحسين أدائها في تقديم الخدمات.

٦٧ - وفي المقابل، يتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وجود آليات تجبر الدول على احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ورغم التشديد على التدرج في أعمال الحق في التعليم، فإن ثمة جوانب في هذا الحق يجب تنفيذها فوراً، ولا سيما تنفيذ الالتزام بعدم السماح بممارسة التمييز بأي شكل من الأشكال وضرورة ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى مستويات التعليم العليا. ومن المهم أن يكون مفهوماً أن المحاكم والهيئات الأخرى لا تستطيع أن تجبر الحكومات على زيادة الإنفاق على التعليم، ولكن بمقدورها، بل ومن واجبها، أن تصرّ على احترام حقوق جميع المتعلمين على قدم المساواة في سياق الإنفاق المعتمد. ويبقى على الحكومات أن تقرر ما إذا كانت ترغب في إنفاق مبالغ إضافية على التصدي للانتهاكات، أو في إعادة توزيع الإنفاق المعتمد.

٦٨ - ويجب أن تبادر آليات المساءلة سريعاً إلى الاضطلاع بدورها بنزاهة وشفافية. ويجب أن تكون قادرة على تقييم الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات، وتحديد المسؤولية، وتوفير سبل الانتصاف لمن تعرض لمعاملة غير مشروعة. ومن المهم جداً، من منظور الحوكمة، أن تُسهّم هذه الآليات في مسار التشريعات والسياسات العامة، وأن تُحدّد المسائل النظامية والهيكلية حيثما أمكن ذلك.

٦٩ - وينبغي أيضاً أن تنسّق آليات المساءلة الوطنية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل والمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، وأن تمد الجمهور، ولا سيما الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بالمعلومات عن كل آلية من هذه الآليات.

## سابعاً - انتهاج اللامركزية في مجال الحوكمة

٧٠ - تمثّل اللامركزية ولا مركزية الوظائف الإدارية والأيلولة جميعها سبلاً يمكن الاستعانة بها لنقل الموارد والمسؤوليات إلى الهيئات الإدارية التي تكون أقرب إلى المتعلمين. فاللامركزية هي آلية هامة لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان في النظام التعليمي، بطرق منها على وجه الخصوص، تحسين درجة المشاركة والشفافية والمساءلة. ويمكن أيضاً أن تكفل في التعليم أن يكون أكثر إنصافاً وشمولاً وتلبية احتياجات المتعلمين المحلية من خلال تمكين المجتمعات المحلية من تكييف خدمة التعليم مع الطلبات المحلية. ويعتبر ذلك شديد الأهمية بالنسبة للأقليات والفتيات والفقراء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية المهمشة التي قد تغفلها النظم المركزية لولا ذلك.

## ألف - أنواع اللامركزية

٧١ - تستلزم اللامركزية نقل السلطة والموارد من الحكومة الوطنية إلى مستويات حكومية أدنى، سواء على الصعيد الإقليمي أو المحلي. وبتقريب عملية اتخاذ القرار إلى المتعلمين، يكون بالإمكان تحسين قدرة مقدمي خدمات التعليم على تلبية الاحتياجات المحلية.

٧٢ - والأيلولة هي شكل من أشكال اللامركزية ينطوي على نقل السلطات إلى المستويات الحكومية الأدنى. وإجمالاً، تُنقل مسؤوليات التعليم إلى الحكومات على الصعيدين الإقليمي أو المحلي. ففي الدول الاتحادية، يمكن أن تُحوَّل سلطة التعليم للمناطق على أن تكفل الحكومة المركزية المعايير الوطنية. ولكن من دون التوسع في تطبيق الأيلولة على المستوى المحلي، قد لا تتحقق العديد من الفوائد المتوخاة من المشاركة.

٧٣ - ويستلزم تطبيق الأيلولة على المستوى المحلي تمكين الهيئات البلدية، أو الهيئات المدرسية المخصصة الغرض، مثل المجالس المدرسية، أو المناطق أو اللجان الإدارية أو الهيئات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أو مزيجاً من هذا وذاك. ويمكن أيضاً، أن يُعهد بمسؤوليات وسلطات محدودة إلى المنظمات التشاركية، مثل رابطات أولياء الأمور ونقابات المعلمين.

٧٤ - ويستلزم عدم تركيز الوظائف الإدارية توزيع السلطة توزيعاً ينقلها من جهة واحدة إلى مستويات متعددة من دون أن يترتب على ذلك بالضرورة أي تسلسل هرمي. ويتيح هذا النظام الذي غالباً ما تطبقه الدول الوحداوية، تأسيس إدارات حكومية لها صلة بالتعليم في أماكن متعددة. وربما يكفل هذا الشكل من اللامركزية عدم تركيز السلطة في مكان واحد، غير أن العديد من الفوائد التي ينطوي عليها تمكين المجتمعات المحلية لا تتحقق بالضرورة في هذه الحالة.

## باء - فوائد اللامركزية على حقوق الإنسان

٧٥ - إن الهدف من اللامركزية هو تقريب الموارد وعملية صنع القرار من أولياء الأمور والمتعلمين. ومع أن القرارات المتعلقة باللامركزية قد تكمن وراءها حاجة إلى تحسين الكفاءة أو شواغل سياسية، فإنه يجدر بصانعي القرارات المشاركين في الإصلاحات أن يبحثوا أيضاً ما إذا كانت هذه التغييرات تعين على ضمان حق المتعلمين في التعليم؛ ويبحثوا السبل الممكنة لجعل التعليم متوفراً وفي المتناول ومقبولاً وقابلًا للتكييف أكثر من ذي قبل بفضل اللامركزية؛ وما إذا كانت اللامركزية ستساعد النظام التعليمي على تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته ومؤثراته؛ وما إذا كانت ستحسن مستوى الشفافية والمشاركة والمساءلة.

٧٦ - وهناك عددٌ من المجالات التي قد تساعد فيها اللامركزية على إعمال الحق في التعليم. ففي البلدان التي تتسم باختلافات جغرافية أو إثنية أو لغوية أو ثقافية على سبيل المثال، قد لا يكون اعتماد مقرر دراسي واحد ونظام تعليمي مركزي حلاً مثالياً. فرمما تكون هناك رغبة لدى مجموعات الأقليات في التأثير بقدر أكبر في النظام التعليمي لتعزيز دور اللغات المحلية أو ضمان تجسيد القيم والتقاليد المحلية بشكل أفضل. وفي بعض البلدان، ربما تقصر نظم التعليم المركزية عن الوفاء بالغرض منها بالنسبة للمناطق النائية جغرافياً، لأنها قد تركز على احتياجات المناطق الحضرية الكبيرة.

## جيم - التحديات والشروط المطلوبة

٧٧- تتطلب اللامركزية من الحكومات المحلية أن تكون لديها آليات تقوم على حقوق الإنسان لكي تضمن تمخّص الإصلاحات عن تحسين المشاركة والشفافية والمساءلة، مع تركيز النظام التعليمي على حقوق المتعلمين. وقد يُرى في ذلك تعارضاً مع مصالح هياكل السلطة القائمة، بما في ذلك الحكومات المحلية أو الإدارات المدرسية أو نقابات المعلمين. ويمكن معالجة هذه الشواغل من خلال المشاورات والتواصل فيما بين الجهات المعنية كافة. ومن الضروري إشراك أولياء الأمور والآليات المحلية لمعالجة الانتهاكات المزعومة للحق في التعليم ضماناً لمنع احتكار النخب المحلية أو جماعات بعينها لعملية تقرير السياسات. وتستدعي الحاجة وجود آليات مساءلة متينة لضمان استيفاء التعلم للمعايير الوطنية وعدم تأثر القرارات المالية بالفساد.

٧٨- ويضطلع المجتمع المدني ووسائل الإعلام بدور هام في تعزيز الشفافية وإبلاغ الجهات المعنية بأي انتهاكات محتملة للحق في التعليم. وقد تكون هذه الجهات الفاعلة بحاجة أولاً إلى بناء القدرات وتنظيم حملات إعلامية كي يتسنى لها دعم رصد النظام والإشراف عليه على الصعيد المحلي.

## دال - تنمية القدرات

٧٩- ينبغي أن تقترن أبلولة المسؤولية والسلطة بتوفير تدريب إضافي للسلطات المحلية والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية وتقديم الدعم لهم. وبالإضافة إلى توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لتتقيد جميع الجهات المعنية بشأن الحق في التعليم، يجب أن يعزز بناء القدرات المهارات المالية والإدارية المتعلقة بالسلطات والمسؤوليات المؤولة. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم التقني، وخاصة في مجالات الشفافية والمساءلة والمشاركة، ولا سيما عندما تعطل الممارسة المعمول بها بسبب شرط ترتيب احتياجات المتعلمين بحسب الأولوية. ويجب تدريب أولياء الأمور ونقابات المعلمين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام على الاضطلاع بدور الدفاع عن حقوق الإنسان والرصد لضمان التزام جميع الجهات المعنية بالسلوك المسؤول.

٨٠- ويجب أن تفهم الجهات المعنية كيفية إنفاذ الحق في التعليم وأن تكون واعية بدور كل شخص ومسؤولياته. وعندما يُنظم التعليم وفقاً لمبدأ إعطاء الأسبقية لحقوق المتعلمين، ويتوخى العمل تحقيق مصلحة الطفل الفضلى، يصبح التدريب مطلوباً لضمان تنفيذ هذا النموذج. ويمكن أن تشمل تلك العملية إلغاء العقوبة البدنية، وتحسين التفاعل بين المدرس والطالب وإطلاع الطلاب وأولياء الأمور على حقوقهم وعلى سبل إنفاذها، وتثقيفهم بهذا الشأن.

٨١- وينبغي أن تتعاون الدول المهتمة مع المنظمات الدولية، بما فيها اليونسكو واليونسيف، من أجل وضع برامج لبناء القدرات تقوم على حقوق الإنسان. ويدعو الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، على وجه التحديد، إلى دعم جهود بناء القدرات في مجال وضع الخطط الوطنية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة. ومن الضروري أن تقدم الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات المعونة الدعم التقني والمالي لأي دولة تسعى إلى تنفيذ الإصلاحات القائمة على حقوق الإنسان.

## ثامناً - الإدارة القائمة على حقوق الإنسان

٨٢ - لا يقل تنفيذ هياكل الحوكمة أهمية عن عملية وضعها. ومن المهم ضمان اقتناع الجهات المعنية بقيمة النهج القائم على الحقوق للتحقق من أن هذه الجهات تسخر عملها لإعمال حقوق المتعلمين في سياق تعارض المطالب.

٨٣ - وينبغي تمكين القيادات والإدارة المدرسية لتتحلى بمسؤولية أكبر في إعمال حق المتعلمين في التعليم بأسلوب يقوم على المشاركة والشفافية والمساءلة. ويجب أن تتسم القيادة بالشمول وأن تجسد اهتمامات جميع الجهات المعنية، وذلك بهدف توفير تعليم منصف وغير تمييزي للمتعلمين. وينبغي أن يُنظر إلى تفشي ظاهرة إضرابات الطلاب والمعلمين على أنها دليل على قصور في هياكل حوكمة التعليم عن شمول الجميع وتلبية الاحتياجات.

٨٤ - وأيلولة المسؤولية والسلطة والاستقلالية بشكل موسع إلى المناطق المحلية والمدارس يوفر لها فرصة لتنفيذ الإصلاحات القائمة على الحقوق. وبالنظر إلى القدرات المحلية المحدودة، ينبغي أن يتدرج النظام التعليمي في تنفيذ الأيلولة حسب القدرة المتاحة محلياً على التصدي للتحديات التي تنشأ عن هذه العملية. وتستدعي الحاجة التواصل، في مرحلة مبكرة، مع هيئات إدارة المدارس والمعلمين والمجتمع المدني ورابطات أولياء الأمور للتحقق من قدرة جميع الجهات المعنية على التعاون عند تنفيذ هيكل الحوكمة الجديد.

٨٥ - ويجب أن تكون إدارة ميزانية التعليم قادرة على معالجة النزاعات الناشئة عن تعارض المصالح، ليس فقط فيما بين الوزارات الحكومية، بل أيضاً داخل وزارة التعليم نفسها. ففي النظم اللامركزية، يشكل التنافس بين كل مستوى من مستويات السلطة تحدياً أيضاً. ومن شأن اتباع نهج قائم على الحقوق، يركز على حقوق المتعلمين ويتسم بالمشاركة والشفافية والمساءلة، أن يخلق إطاراً مبدئياً للحد من قدرة من يسعى إلى الاستفادة من النظام على تحويل الموارد لتحقيق مكاسب شخصية.

٨٦ - وتمثل آليات الشراء المتبعة في اقتناء البنية التحتية والكتب واللوازم المدرسية إحدى المجالات التي تدعو إلى القلق بوجه خاص. ويجب تطبيق الآليات والمعايير الوطنية المتعلقة بالشفافية والمساءلة لحماية حقوق جميع الجهات المعنية والحد من فرص الفساد. وينبغي أن يشمل ذلك معايير لتقديم الخدمات في إطار مدة زمنية محددة لمنع صناع القرار من تأخير عمليات الشراء أملاً في جني منفعة شخصية.

٨٧ - وغالباً ما يتطلب ضمان حوكمة محلية تقوم على الشفافية والمشاركة، أن توفر السلطات البلدية والسلطات المحلية المعنية بالتعليم المزيد من التدريب والدعم. وينبغي أن يقدم هذا الدعم للجان أولياء الأمور ونقابات المعلمين والمجتمع المدني لضمان تمكنهم من فهم المعلومات التي تكشف للجمهور ومن مساءلة السلطات المحلية المعنية بالتعليم. فإتاحة إمكانية الاطلاع الفوري على السجلات المالية وسجلات القرارات لجميع الجهات المعنية يضمن اتخاذ القرارات والإجراءات بأسلوب يقوم على الشفافية والمشاركة.

٨٨ - وينبغي أيضاً أن يشمل تطبيق نهج قائم على الحقوق على ميزانيات التعليم، وضع تدابير لحماية الميزانية تنص عليها التشريعات الوطنية. ومن الممكن في هذا الصدد، اشتراط حد

أدى من التمويل في الميزانية الوطنية المرصودة للتعليم؛ ويمكن على سبيل المثال، اشتراط رصد نسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة من مجموع الميزانية أو ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فهذا الالتزام من شأنه أن يتيح إمكانية التخطيط الطويل الأجل الذي يستدعيه التعليم.

## تاسعاً - الرصد وجمع البيانات

٨٩- يجب على الحكومات أن تضع مؤشرات تتعلق بالحق في التعليم وفقاً للتشريعات والسياسات والأهداف الوطنية المتعلقة بالتعليم. وينبغي أن تجسد هذه المؤشرات الالتزامات التعاهدية ذات الصلة بالحق في التعليم، مثلما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الغايات المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات هذه الأهداف.

٩٠- ويجب أن تكون النظم الوطنية لإدارة معلومات التعليم قادرة على جمع المعلومات ذات الصلة بمجالات التعليم كافة. ويجب أن تكون هذه البيانات مفصلة ومصنفة لتقييم ما إذا كانت الفئات السكانية المستهدفة، بما فيها الفتيات والنساء أو الأشخاص الذين يعانون حالات ضعف، قد أخذت في الاعتبار بالقدر الكافي وتقييم أدائها. وتعد هذه البيانات أول مؤشر يحدد ما إذا كانت نظم التعليم تحقق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وما إذا كانت تفي بالالتزامات حقوق الإنسان.

٩١- ويجب أن تتضمن الحوكمة القائمة على الحقوق أيضاً، قياس مدى احترام الحق في التعليم في النظام التعليمي بجميع مراحلها. ويتعين على وزارات التعليم أن تضع مؤشرات ومقاييس تقوم على جمع المعلومات المتعلقة بالتحصيل العلمي فضلاً عن المعلومات المتعلقة بمؤشرات حقوق الإنسان، بما في ذلك إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وإحراز المتعلمين من أبناء الأقليات أو الفئات الضعيفة لنتائج منصفة، وتعميم المشاركة والشفافية والمساءلة في جميع العمليات والآليات.

٩٢- وإلى جانب اعتماد نهج تستند إلى البيانات، تستدعي الحاجة ضمان تيسير الهياكل الإدارية لاستقصاء البيانات النوعية الناشئة عن المشاورات والعمل التشاركي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الشكاوى المقدمة إلى آلية معنية بالمساءلة، مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، إلى تسليط الضوء على وجود حاجة إلى تغيير السياسات الوطنية أو تعديل ممارسات إدارة المدرسة أو بذل المزيد من الجهود للوصول إلى الفئات المهمشة. وتتطلب كل مسألة من هذه المسائل استجابة مختلفة ولا ينبغي أن تعالج بمعزل عن غيرها. وعندما يسفر الرصد عن تحديد مجالات تتسم بضعف الأداء، ينبغي أن تُدرج التقييمات وغير ذلك من التدابير النوعية في السياسات من أجل ضمان اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك.

٩٣- وتتيح كل من منظمة اليونسكو والمجتمع الدولي المساعدة التقنية والتعاون الدولي. وينبغي للجهات المانحة أن تشجع الدول التي تهدف إلى تنفيذ الإصلاحات القائمة على الحقوق في هياكل الحوكمة، وألاً تبخل عليها بالدعم.

## عاشراً - أهلية المقاضاة والحوكمة

٩٤ - بعد إرساء الحق في التعليم في القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان اطلاع جميع الجهات المعنية على واجباتها ومسؤولياتها، ينبغي اتخاذ خطوات تضمن إتاحة آليات فعالة ويسهل الوصول إليها لمعالجة الانتهاكات المزعومة.

### ألف - الآليات شبه القضائية

٩٥ - يجب أن تشمل نظم الحوكمة التشاركية، توفير آليات يسهل الوصول إليها، تكون مجانية أو قليلة التكلفة، لكي يلجأ إليها الطلاب وأولياء أمورهم وغيرهم من الجهات المعنية لمعالجة الانتهاكات المزعومة لحقوقهم. ويمكن أن تتخذ تلك الآليات أشكالاً منها عقد اجتماعات منتظمة بين أولياء الأمور والمعلمين، ومجالس طلابية، وهيئات طعن، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومن دون وجود آليات مجانية متاحة محلياً، قد يجرم الفقراء والفئات الأشد ضعفاً من الحق في التعليم.

٩٦ - ومن المهم كذلك أن تُنفذ أنشطة التوعية والتثقيف بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل إطلاع الجمهور على حقوق الإنسان المكفولة لهم، وعلى السبل الممكنة للوصول إلى آليات التظلم والانتصاف.

### باء - المحاكم

٩٧ - ويجب توفير التوجيه للقضاة والقانونيين بشأن كيفية البت في الانتهاكات المزعومة للحق في التعليم. ووفقاً لمكلف سابق بولاية، فإن الحق في التعليم يجوز تماماً المقاضاة بشأنه، بما في ذلك في إطار الولايات القضائية التي تطبق القانون الأنكلوسكسوني (انظر A/HRC/23/35). وشددت المقررة الخاصة أيضاً على أهمية توفير التوجيه للمحامين والقضاة بشأن كيفية البت في قضايا حقوق الإنسان، وقدمت العديد من الأمثلة من مجموعة متعاضمة من الاجتهادات القضائية المتعلقة بالحق في التعليم.

### جيم - آليات مكافحة الفساد

٩٨ - إن إرساء نظام تعليمي شفاف وتشاركي إلى جانب توافر بيانات مصنفة ومتاحة مجاناً، سيكون من الوسائل الفعالة للحد من احتمالات الفساد. وسيتيح اعتماد نظام قائم على الحقوق للجهات المعنية إمكانية تتبع ميزانيات التعليم ورصد النتائج المحرزة في هذا المجال. وسيتمكن توافر بيانات مصنفة الدول والمجتمع المدني والجهات الأخرى من تعيين الفئات التي تحتاج إلى الدعم ويساعد في تحديد التدابير التصحيحية الممكنة.

٩٩ - وتمثل مكاتب المظالم ومكاتب الأخلاقيات أدوات مفيدة لتبني الفساد أو الإجراءات التعسفية شريطة أن تكون مستقلة تماماً عن الحكومة. وتؤدي آليات حماية المبلغين عن المخالفات دوراً هاماً في حماية الشهود على الانتهاكات المزعومة. وينبغي أن نخول هذه الآليات صلاحية فحص الانتهاكات المزعومة - فنتناول على سبيل المثال، إجراءات التوظيف، أو سلوك المعلمين أو قرارات القبول.

## دال - التدريب وبناء القدرات

١٠٠ - لا تكون انتهاكات الحق في التعليم ناتجة دائماً عن عمد أو إهمال؛ وفي كثير من الحالات، تكون الجهات المعنية غير مدركة ببساطة للدور الذي يؤديه هذا الحق في النظام التعليمي. وينبغي تخصيص الموارد لتثقيف الجهات المعنية كافة بشأن الحقوق والمسؤوليات والالتزامات التي تنشأ عن الحق في التعليم. ويكتسي ذلك أهمية أيضاً بالنسبة للأشخاص العاملين في القطاع العام في الوزارات أو المدارس وفي المجتمع المدني ووسائل الإعلام، الذين يؤديون دوراً هاماً في إعلام الجمهور. ويمثل أولياء الأمور والمتعلمون الذين لا يعرفون حقوقهم شركاء أساسيين للدول لضمان التحسين التدريجي للنظام القائم على الحقوق.

## حادي عشر - الحوكمة القائمة على الحقوق والتضامن

١٠١ - ما أن تلتزم الحكومات بتطبيق نهج القائم على الحقوق في نظم حوكمة التعليم، حتى يصبح إدخال إصلاحات كبيرة ومستمرة أمراً ضرورياً. وغالباً ما تجسّد هياكل الحوكمة القائمة نهجاً بالية في مجال التعليم، وهناك العديد من الدول التي استفادت من الدعم في مجال تقييم القوانين والسياسات والآليات الوطنية وإصلاحها.

١٠٢ - وسيطلب الاجتهاد القضائي الدولي الناشئ فيما يخص أهلية المقاضاة بشأن الحق في التعليم تدريب المحامين والقضاة. وقد تحتاج وزارات التعليم إلى التوجيه بشأن كيفية تطبيق النهج القائم على الحقوق في وضع سياسات وبرامج التعليم. ويجب أن تستحدث هيئات الرقابة الوطنية مؤشرات وممارسات رصد قائمة على الحقوق. وينبغي إنشاء آليات مساءلة تضم مهنيين مؤهلين.

١٠٣ - ويتضمن الهدف ١٧ من أحد أهداف التنمية المستدامة دعوة موجهة إلى الدول لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، لكي يتسنى للدول كافة بلوغ جميع الأهداف. وتهدف المقررة الخاصة بالدول أن تولي اهتماماً خاصاً لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل اعتماد نهج قائم على الحقوق في نظم التعليم الوطنية، مع التسليم بأن هذه الإصلاحات سوف تؤثر على العديد من الجهات المعنية، وتؤثر في نهاية المطاف على المجتمع بجمبع مستوياته. ومن دون تقديم مساعدة محددة الأهداف، يُستبعد أن تنفذ هذه الإصلاحات بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠٤ - ودعت في الختام، إلى الوفاء بالالتزام الدولي الذي قطع مراراً برفع قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وينبغي للدول التي تقصر حالياً عن بلوغ هذا الهدف، أن تحدد الخطوات التي ستتبعها للتوصل إلى ذلك بالتدريج.

## ثاني عشر - الخصخصة

١٠٥ - إن الاتجاه صوب خصخصة التعليم هو أمر يبعث على القلق. فالمدارس الخاصة تنقل تكاليف التعليم من كاهل الحكومات لتضعها على كاهل الأسر، وهي تعتمد الانتقائية في تقييد الطلاب. ويصبح ذلك معضلة عندما يقوض هذا الانتقاء حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُستبعد الأطفال الذين ينتمون إلى الأوساط الفقيرة أو إلى الفئات الضعيفة، وهم غالباً

ما ينقصهم الدعم الأسري اللازم لكي ينجحوا كغيرهم الطلاب الآخرين، فينتهي بهم الأمر في نظام تعليمي عام أفرغ من خبرة الطلاب والمعلمين.

١٠٦ - ولذلك، ينبغي أن تتضمن التشريعات المتعلقة بالخصخصة التزامات ناشئة عن الحق في التعليم، وينبغي أن تكفل السياسات مساهمة التعليم في المؤسسات الخاصة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تسري الالتزامات المتعلقة بالمشاركة والشفافية والرصد والمساءلة.

### ثالث عشر - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٧ - تضع حوكمة النظام التعليمي المعايير والقواعد التي يُستند إليها في تنفيذ جميع الأنشطة ذات الصلة بالتعليم. وباعتماد نهج قائم على الحقوق في حوكمة التعليم، ستكفي هذه المعايير تقديم خدمة التعليم بطريقة منصفة وعالية الجودة للجميع من دون تمييز.

١٠٨ - إن اتباع نهج قائم على الحقوق في الحوكمة يضمن أيضاً استناد جميع الأنشطة التعليمية إلى مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة. وقد أسفر الاستبعاد من الحوكمة عن إضرابات واحتجاجات، وإهمال احتياجات الفئات الأشد ضعفاً. وأفضل سبيل لضبط تأثير العناصر السياسية القوية في المجتمع على الأولويات في مجال التعليم، يكون بتطبيق المبادئ التي ناقشتها المقررة الخاصة في هذا التقرير، مما يؤدي إلى قيام نظام له ضوابط وموازين تضمن أن تعمّ فوائد التعليم الجميع.

١٠٩ - ينبغي أن تشكل الالتزامات القانونية الناشئة عن معاهدات حقوق الإنسان أساساً للتشريعات والنظم القانونية الوطنية. وتوفر المعايير والممارسات المعتمدة في إطار أهداف التنمية المستدامة توجيهات محددة بشأن السبل الممكنة لتنفيذ نظم التعليم الوطنية. وتسلسل التوجيهات الواردة في المخطط ٤ - ألف مزيداً من الضوء على كيفية رسم الممارسات التعليمية القائمة على الحقوق.

١١٠ - في ضوء ما تقدّم، تقدم المقررة الخاصة التوصيات الواردة أدناه، آخذة في اعتبارها الفرص التي تتيحها حوكمة التعليم والتحديات التي تفرضها.

#### النهج القائم على حقوق الإنسان

١١١ - صدّقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ما عدا واحدة، على معاهدة دولية واحدة أو أكثر من المعاهدات التي تنص على الحق في التعليم. والتوافق العالمي على أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو تأكيد جديد للالتزام العالمي بتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال التعليم. وينبغي لجميع الدول أن تعيد النظر في نظم الحوكمة المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك جميع القوانين والسياسات والمؤسسات والإجراءات والممارسات الإدارية، وآليات للرصد والمساءلة، والإجراءات القضائية، لضمان انسجامها مع الحق في التعليم وأهداف التنمية المستدامة.

١١٢ - ينبغي أن يطبق النهج القائم على حقوق الإنسان في برامج التعليم. ويمثل المخطط ٤ - ألف إطاراً هاماً يمكن تطبيقه في وضع برامج التعليم لضمان تعزيز الحق في التعليم.

١١٣ - ينبغي للدول أن تعطي الأولوية لأشكال الحوكمة التشاركية مما يكفل لجميع الجهات المعنية إسماع صوتها.

#### المشاركة

١١٤ - ينبغي تعزيز الحوار وإيجاد فضاء تشاركي لمعالجة المشاكل التي تكمن وراء لجوء الطلاب إلى المظاهرات والإضرابات وممارسة العنف ضدهم. وينبغي إنشاء آليات تشاركية على جميع مستويات الحوكمة، بدءاً بالقوانين الوطنية ووضع السياسات وصولاً إلى إدارة كل مدرسة على حدة.

١١٥ - ينبغي إسناد أدوار رسمية للمعلمين ونقابات المعلمين في آلية الحوكمة، ويجب تمكينهم من تقديم إسهامات في الإصلاحات والسياسات.

١١٦ - ينبغي التشديد بوجه خاص، على الأخذ بمنظورات المرأة وفئة الشباب والفئات الضعيفة في القوانين والسياسات وآليات الحوكمة.

#### الشفافية

١١٧ - ينبغي للدول أن تكفل توخي الشفافية والعلانية في تنفيذ جميع الجوانب المتعلقة بهياكل الحوكمة وآلياتها وعملياتها. وينبغي أن تُنشر القوانين والسياسات والممارسات وأن يكون الاطلاع عليها متاحاً، وأن تُسجّل المحفوظات الإدارية الخاصة ببيئات الإدارة والقضاء وتتاح للجمهور.

#### المساءلة وأهلية المقاضاة

١١٨ - بعدما تكفل الدول أولاً، اعتماد هياكل الحوكمة لنهج قائم على الحقوق في عملياتها، حينئذ ينبغي لها أن تضع آليات لمساءلة الجهات الفاعلة على جميع مستويات النظام التعليمي، وأن تكفل أهلية المقاضاة بشأن الحق في التعليم بموجب التشريعات الوطنية. وينبغي أن يتوخى إنشاء آليات المساءلة الإدارية والقانونية في آن واحد، معالجة انتهاكات حقوق الإنسان ومنع وقوعها في المستقبل.

#### المعايير والقيم

١١٩ - ينبغي أن تستند آليات الحوكمة إلى مبادئ حقوق الإنسان وتعززها، وأن تكون منسجمة مع القيم الجسدة في أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الالتزامات الدولية.

#### بناء القدرات والتدريب

١٢٠ - ينبغي للدول أن تكفل حصول جميع الجهات الفاعلة والجهات المعنية في نظم حوكمة التعليم على التدريب في مجال حقوق الإنسان بما يتناسب مع احتياجاتها، ولا يقتصر ذلك على من يخضعون لبرامج التعليم والتدريب الوطنية، بل يشمل أيضاً المهنيين الذين يمارسون عملهم حالياً. وبالنظر إلى حجم المتطلبات الكبير من حيث التكلفة والوقت، ينبغي أن توضع خطة للتنفيذ التدريجي، وأن تنظم حملات إعلامية دورية ومستمرة بالتعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

## التضامن الدولي

١٢١ - ينبغي أن تشجع الدول والمنظمات الدولية والجهات المانحة ووكالات المعونة الدول على تنفيذ الإصلاحات القائمة على حقوق الإنسان ونظم الحوكمة، وأن تقدم الدعم التقني والمالي اللازم لهذه الجهود.

١٢٢ - ينبغي للدول أن تطبق مبدأ المساءلة على نفسها وفيما بينها بشأن التزاماتها الدولية بتقديم المعونة، بما في ذلك الوفاء بتعهدات رفع قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

## الخصخصة

١٢٣ - ينبغي للدول أن تنظم عملية خصخصة التعليم حرصاً على أن تظل قائمة على الحقوق وتتقيد بالالتزامات الدولية. ويجب على كل مدرسة تخضع لهذه العملية أن تعمل وفقاً لأطر الحوكمة القائمة على الحقوق ذاتها المعتمدة في المدارس الحكومية.

---